إعادة تأهيل شبكات «العاصي»

وزير الموارد المائية لـ«الوطن»: يوجد ٦٢ سداً و٧٧ حفرة مائية في حمص وحماة

محمود الصالح

كشف وزير الموارد المائية تمام رعد في حديث خاص لـ«الوطن» عن إنجاز نسبة كبيرة من أعمال إعادة تأهيل مشاريع الري في المنطقة الوسطى بمحافظتي حمص وحماة، لافتاً إلى أنها تنتشر ضمن ثلاثة أجزاء من أحواض مائية هي الساحل والعاصي والبادية.

وأشار وزير الموارد المائية إلى أن هذه المنطقة تمتاز بتنوع المصادر المائية فيها حيث توجد الينابيع وما يزيد على ٦٢ سداً و٧٧ حفرة مائية وآباراً، موضحاً أن المصادر تلبي احتياجات السكان والأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية، ومعظم السكان يقطنون في الجزء الواقع في حوض العاصي أي الجزء الأوسط نتيجة توافر المياه ما ساهم في تلبية متطلبات التجمعات السكانية المتنوعة.

وتعطى الأولوية في تأمين الاحتياجات لمياه الشرب ومن ثم باقي الاحتياجات الأخرى.

وبين رعد انه يوجد في المنطقة الوسطى العديد من مشاريع الري وشبكات الري الحكومية حيث يبلغ عدد شبكات الري الحكومية على مختلف المصادر المائية ٢٦ شبكة ري وتروي ما يقارب ٦٠ ألف هكتار وتبلغ المساحات المروية حوالي ٨٧٠٠ هكتار، وباقي المساحات غير مروية حالياً بسبب الأضرار التي لحقت بشبكات الري نتيجة الأعمال الإرهابية.

وأكد وضع الوزارة خطة متكاملة لإعادة تأهيل مشاريع الري الحكومية ومنها الموجودة في المنطقة الوسطى حيث تقدر المساحات المروية التي يمكن إدخالها قبل نهاية شهر نيسان ٣٠٥٠٠ هكتار في محافظتي حمص وحماة وبكلفة تزيد على ٣ مليارات ليرة سورية، وسوف تؤدي إعادة تأهيل هذه المشاريع إلى استقرار الأهالي في قراهم وتأمين مصدر دعم دائم لسبل العيش وتساهم في عودة المهجرين من خلال تأمين فرص عمل في بلدهم.

وبيّن وزير الموارد أن الوزارة باشرت بإعادة تأهيل الشبكات بمختلف أنواعها سواء نهر العاصي أو الينابيع أو آبار المياه بالدرجة الأولى لتأمين مياه الشرب لمحافظتي حمص وحماة وريفهما الواسع إضافة إلى تأمين الري للمشاريع الزراعية والثروة الحيوانية حيث تزيد المساحات المروية بوساطة المشاريع الحكومية عن ٢٢ ألف هكتار، مضيفاً: ونظراً للحيازات الصغيرة للفلاحين في المناطق الوسطى فإن هذه المساحات توفر الدخل لآلاف الأسر في تلك المنطقة إضافة إلى توفير المنتجات الزراعية والحيوانية التي يحتاجها السوق الاستهلاكي، إضافة إلى المواد الأولية للصناعة الغذائية في تلك المنطقة ابتداء من تصنيع منتجات الثروة الحيوانية التي تشتهر فيها تلك المنطقة إضافة إلى الصناعات الأخرى كل ذلك ساهم في تحسين الحياة المعيشية لأبناء تلك المنطقة، إضافة للمساهمة في دعم الناتج القومي.

وبهدف إنجاز أعمال التأهيل بأسرع وقت ممكن نظراً لأهمية إعادة العملية الزراعية والإنتاجية أوضح رعد أنه تم التأهيل من خلال عدة عقود من قبل شركات القطاع العام إضافة إلى الجهات المانحة وقد وصلت تكاليف إعادة التأهيل في الأجزاء المنتهية حتى تاريخه إلى أكثر من مليار ل.س. أما الأضرار غير المباشرة ونتيجة توقف المشروع وخروجه من الإنتاج فقد تم إعداد دراسة حول إنتاجية وحدة المساحة التي كانت تزرع قبل الأزمة حيث بلغت الخسائر أكثر من ١٥ مليار ل.س سنوية بالنسبة لكامل المشروع كأضرار غير مباشرة.

وقال: من هذا المنطلق تم اتخاذ قرار تأهيل مشاريع الري الحكومية ووضعت خطة وإستراتيجية لتصنيف أولويات التأهيل وفق معيار المنتج لكل مشروع حيث تعطى الأولوية في عمليات التأهيل للمشروع الأقل كلفة والأكثر إنتاجية. مضيفاً: كذلك باقي المشاريع تعرضت للضرر ومنها مشروع أعالي العاصي في القصير الذي يوجد فيه شبكة تروي ٦٨٠٠ هكتار تستجر المياه من نهر العاصي مباشرة حيث خرجت من الاستثمار منذ العام ٢٠١٣ ويتم الآن العمل على إعادة تأهيله وسيتم وضعه في الاستثمار خلال الموسم الحالي وتساهم أعمال التأهيل في عودة النازحين إلى قراهم وتحسين الواقع المعيشي ورفد السوق المحلي بالمنتج الزراعي.

دراسة جديدة لرفع أسعار الألبان والأجبان في اللاذقية

يوغا لـ«الوطن»: بسبب ارتفاع أسعار العلف

اللاذقية- عبير سمير محمود

تشهد أسعار الألبان والأجبان ارتفاعاً كبيراً في أسواق اللاذقية، لتنضم أنواع عدة منها إلى قائمة «الممنوعات من الشراء» في حسابات المستهلك من ذوي الدخل «المهدود»، حسبما يقول عدد من المواطنين لـ«الوطن» متسائلين عن دور «التموين» وسبب عجزها عن ضبط الأسعار وحماية المستهلك بشكل حقيقي.

رئيس اتحاد الحرفيين في اللاذقية جهاد بروبين لـ«الوطن»، أن ارتفاع أسعار المواد الأولية الداخلة في إنتاج الألبان والأجبان هو السبب الرئيس لارتفاع أسعارها، مشيراً إلى أن الحرفي مضطر لرفع السعر ليناسب سعر التكلفة.

ولفت برو إلى دور الاتحاد في تنظيم ورعاية مصالح الحرفيين ومتابعة مشاكلهم والعمل على معالجتها وحلها بالشكل المناسب.

من جانبه، قال أمين سر جمعية المواد الغذائية فادي يوغا لـ«الوطن»: إن منتسبي الجمعية وعددهم ٣٠٠ منتسب، معظمهم من حرفيي الألبان والأجبان بنسبة ٨٠ في المئة.

ولفت يوغا إلى دراسة جديدة لتعديل الأسعار في السوق وضبطها للحد من وجود أسعار متفاوتة، قائلاً: إن الأسعار التموينية الحالية لا تزال محددة بـ٨٠٠ ليرة لكيلو اللبن على حين يباع في المحال بسعر ١٠٠٠ – ١١٠٠ ليرة.

وأضاف أمين سر الجمعية: إن الدراسة الجديدة التي سيتم رفعها للتموين، تدرس توحيد الأسعار وتثبيتها، ليصبح كيلو اللبن بألف ليرة، واللبنة والقريشة بـ٤ آلاف ليرة لكل كيلو منهما، والجبنة ٨ آلاف ليرة للكيلو، منوهاً إلى أن الأخيرة تباع حالياً في السوق بـ٢ آلاف ليرة.

وأعاد يوغا ارتفاع أسعار الإنتاج إلى ارتفاع أسعار العلف إذ أصبح «الشوال وزن ٥٠ كيلو غراماً» بـ٥٢ ألف ليرة في حين كان لا يتجاوز ٢٧ ألفاً في الفترة الماضية، قائلاً: إن إضافة سبيداج أو غيرها ما يضطر المنتج لرفع سعر الحليب وبالتالي باقي الألبان والأجبان، مضيفاً إن أجور النقل والغاز ارتفعت وأسعار المواد البلاستيكية من عبوات وأكياس نايلون باتت مرتفعة جداً العبوة بحوالي ٨٠ ليرة، وربطة الأكياس ٥,٢٠٠ ليرة، إضافة لارتفاع أجور اليد العاملة إذ لم يعد العامل يقبل بـ٥ آلاف ليرة أجراً يومياً حالياً في ظل الظروف المعيشية الصعبة، ليطالب بأجر حسب الإنتاج اليومي من دون تحديد رقم معين.

وحول الرقابة على عمل الحرفيين المختصين بالألبان والأجبان، قال يوغا: إن هناك متابعة دورية كل ٣ أشهر من الاتحاد بالإضافة للمراقبة التموينية المستمرة لعمل كل حرفي، مشيراً إلى ضبط مخالفات عدة كتقص في الوزن والنظافة.

وحذر من الغش والتلاعب بالمواد عبر إضافة سبيداج أو غيرها من المخالفات التي تضر بصحة المستهلك وهي بمنزلة جرم تكون مخالفته سحب الشهادة الحرفية فوراً.

وخلال الأيام الماضية، كان قد ضبط جهاز الرقابة في اللاذقية معملاً مخالفاً بعملية تصنيع الألبان والأجبان من دون ترخيص، بالإضافة لاستخدامه مادة الزبدة النباتية في صناعة الألبان والأجبان، وتم تشميع المعمل وإحالة الضبط للقضاء المختص بشكل أصولي.

ردأ على شكاوى.. الموارد المائية: المرسوم ٢٩ يحظر البناء في الأراضي المستصلحة المروية

طرطوس - هيثم يحيى محمد

ما تزال مشكلة إشارة الري الموضوعة على الأراضي غير المروية في سهل عكار تشكل عائقاً كبيراً أمام قيام أي أعمال أو استثمارات على هذه الأراضي وتزداد المشكلة حدة في الأراضي التي أقيمت عليها مشاريع استثمارية وتنموية بترخيص من الوحدات الإدارية والأراضي التي تم تنظيمها وباتت ضمن المخططات التنظيمية للبلديات، حيث تمنع إشارات الري الموضوعة عليها منح أي ترخيص بالبناء سواء أكان للسكن أم لغيره ورغم طرح هذه القضية مرات ومرات في جلسات مجلس المحافظة وفي الاجتماعات الرسمية وأمام اللجان الوزارية التي تزور المحافظة والمطالبة بإيجاد حل لها من الوزارة المختصة أو الجهات المركزية المختلفة فإنه لم يتم حلها مطلقاً.

محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى أكد لـ«الوطن» أن المحافظة تابعت هذه المشكلة وعملت على حلها وخاطبت الجهات المعنية بناء على شكاوى تلقتها من الفلاحين والمواطنين مشيراً إلى رفع كتاب جديد لوزارة الإدارة المحلية والبيئة قبل نهاية شباط الماضي – رداً على شكوى تقدم بها أحد أعضاء مجلس الشعب – مضيفاً: وسبق أن تم تشكيل لجنة بالقرار رقم /٥٠٠٧/ تاريخ ٢٠١٧/٧/١٠ برئاسة مدير الشؤون العقارية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة وتضم ممثلين عن وزارة الموارد المائية ووزارة الأشغال العامة والإسكان وأملاك الدولة بمديرية زراعة طرطوس ومحافظة طرطوس مهمتها دراسة إشارة الري والاستصلاح ضمن المخططات التنظيمية وعلى المنشآت القائمة منذ زمن بعيد والمرخصة في معظمها من الوحدات الإدارية لكونها ضمن مخططات توجيهية صادرة أصولاً.

وبيّن أن اللجنة أنجزت عملها ونظمت محضرها المنتهي إلى مقترح برفع مشروع نص تشريعي معدل للمادة رقم /٣٨/ والفقرة / أ / منها من قانون استصلاح الأراضي الزراعية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/٢٩/ لعام ٢٠١٢ وتم رفع كتاب بمضمون المحضر إلى وزير النقل رئيس لجنة المتابعة الوزارية بموجب الكتاب رقم /٥٣٥/ ١١/١٠/ص تاريخ ٢٠٢٠/٣/١١ وكذلك تم التسطير بالمضمون إلى وزير الإدارة المحلية والبيئة بموجب الكتاب رقم /١٠٠١١/ ١١/١٠/ص تاريخ ٢٠١٨/٢/٢٨ وأضاف أبو سعدى: بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٨ وردنا كتاب وزير النقل رئيس اللجنة الوزارية المشكلة بالقرار رقم /١٦١٤/ تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٧ ويحمل الرقم /١٠٠٨١/ تاريخ ٢٠٢١/٢/١٤ والمنتهي إلى أنه بعد التواصل مع الجهات المعنية تم تأكيد مضمون كتاب وزارة الموارد المائية /١٨٨٥/ص. ن/١/١٠ تاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٤ المتضمن عدم وجود مبرر لإجراء أي تعديل على المرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١٢ حيث اعتبرت وزارة الموارد المائية أن دخول مساحات مستصلحة ضمن التنظيم وإخراجها من الاستصلاح سوف يتيح البناء فيها ما ينعكس سلباً على مساحة تلك الأراضي وضياع الغاية التي نفذت من أجلها مشاريع الاستصلاح من دون تحقيق العوائد الاقتصادية من الاستثمارات التي أنفقت عليها، كما يسهل التعدي على منشآت الري من أبنية وشبكات ري وغيرها ولذلك جاءت مواد المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١٢ بصيغة الحظر على أي تغيير في معالم الأرض المستصلحة المروية أو المنشآت القائمة عليها أو تشييد أي بناء أو منشأة خلافاً للقوانين النافذة.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه في ضوء ما تقدم هل يجوز أن تبقى هذه المشكلة وتداعياتها قائمة رغم تغيير معالم الأراضي التي شيدت عليها أبنية ومشاريع ومن ثم عدم زراعتها بأي زراعات رغم حاجة المواطنين الماسة للتوسع بالسكن ضمن المخططات التنظيمية في ضوء زيادة عدد السكان؟

١١٥٠ سيارة مدمرة ومحروقة ما زالت في كراج الحجز

رئيس فرع المرور لـ«الوطن»: ٢٣٤ حادث سير نتج عنها ٣ وفيات و٧٩ إصابة

حمص- نبال إبراهيم

كشف رئيس فرع المرور بمحافظة حمص العميد رضوان الحجي لـ«الوطن» أن فرع المرور ومن خلال دورياته الجوالة ضمن المدينة قام بحجز ٢٤ سيارة مطلوبة بموجب إذاعات بحث مختلفة وحجوزات تنفيذية ومزورة ومسروقة منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه.

ولفت إلى أن العدد الإجمالي للسيارات المحجوزة بالفرع بموجب إذاعات بحث مختلفة خلال عام ٢٠٢٠ الماضي بلغت ٢٥٤ سيارة، مشيراً إلى أنه تم تسليم ١١ سيارة إلى أصحابها بموجب كتب فك احتساس قضائي أصولاً.

وبيّن الحجي أن عدد السيارات المدمرة والمحروقة من جراء الأحداث الأمنية السابقة التي ما زالت موجودة في كراج الحجز حتى تاريخه وصلت إلى ١١٥٠ سيارة.

وبيّن أنه ونتيجة للشكاوى المتكررة من الأهالي عن الدراجات النارية التي يقودها بعض المراهقين تم تشديد الدوريات بناء على توجيه قائد الشرطة.

وأكد الحجي أنه يمنع منعاً باتاً تجوال الدراجات النارية داخل المدينة ليلاً ونهاراً، في حين يسمح للدراجات العائدة للجهات الحكومية فقط السير داخل المدينة بشرط تزويدها بمهمة رسمية من الجهة ذات الصلة، وأي دراجة نارية يتم ضبطها من غير ذلك يتم حجزها على الفور، لافتاً إلى أن الدراجات الكهربائية تخضع بدورها لقانون السير مثلها مثل أي دراجة نارية أو أي مركبة ويتم منحها لوحات مرورية خاصة صادرة عن مجلس مدينة حمص، وبين أنه تم حجز ١٣٣ دراجة نارية و١٢٠ دراجة كهربائية منذ بداية العام الجاري، وأكد إجراء المقتضى القانوني بها أصولاً.

ولفت الحجي إلى تنظيم عناصر شرطة المرور ودوريات الفرع نحو ٥٢٩٥ ضبط مخالفة سير مرورية مختلفة منذ بداية العام، منها ٤٣٣٠ ضبط مخالفة حضورية و٩٦٥ ضبط مخالفة غيابية بحق سائقي سيارات خاصة وعامة على مختلف المحاور الطرقية والعقد المرورية بالمدينة ومحيطها.

وأشار إلى أن الضبوط وزعت بين ٧٥٠ ضبطاً بمخالفات تركيب ما يحجب الرؤية (فيميه) و٣٩ ضبطاً بمخالفة تطبيق ركاب خارج مركز الانطلاق و٨٠ ضبطاً بمخالفة تغيير خط سير المركبة و٣٧ ضبطاً بمخالفة عدم الوصول لنهاية الخط.

الحجي بيّن أن عدد ضبوط حوادث السير التي نظمها عناصر مباحث المرور بالفرع منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه وصل إلى ٢٣٤ ضبط حادث منها ٦٦ حادث سير تسبب بأضرار جسدية ونتج عنها ٣ وفيات و٧٩ إصابة و١٦٨ حادث سير أضرار مادية منها ١٢٥ ضبط إقرار مصالحة، على حين بلغ عدد ضبوط حوادث السير الواقعة على الدراجات النارية ٢٠ حتى تاريخه.

ولفت الحجي إلى أن عدد المواقيف نتيجة لحوادث السير وإذاعات البحث المختلفة وصل إلى ١٧٦ موقوفاً.

وأوضح أن عدد إجازات السوق الممنوحة من جميع الفئات (خاصة وعامة وزراعية وأشغال وعجزة وغيرها) وصلت إلى ٩٤٤٩ إجازة سوق منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر شباط الماضي.

وأشار إلى أن معظم الشوارع والتقاطعات والساحات الرئيسية بالمدينة ومركزها مخدمة بالإشارات الضوئية وتعمل وفق برنامج الكتروني مبرمج ومحدد، لافتاً إلى أنه توجد ٢٦ إشارة ضوئية ضمن المدينة منها ١٥ إشارة بالخدمة على حين ما زالت ١١ إشارة ضوئية معطلة بالكامل جراء تعرضها للتخريب من المجموعات الإرهابية المسلحة، لافتاً إلى أنه تمت مطالبة مجلس مدينة حمص بالعمل على ضرورة إعادة تأهيل الإشارات الضوئية المعطلة إلا أنه لا توجد خطة حالياً لإعادة تأهيلها.

> ٥٢٩٥ مخالفة سير منها ٤٣٣٠ حضورية